

# نظام المحافظة على مصادر المياه

## بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

### الباب الأول : تعريفات عامة

#### المادة (1)

يقصد بالعبارات التالية المعاني الواردة ازاء كل منها:

**النظام** : نظام المحافظة على مصادر المياه بدول مجلس التعاون.

**الجهة المختصة** : الجهة المشرفة على مصادر المياه واستعمالاتها.

**الوزير** : الوزير المختص او من يمثله نظاميا او يخوله.

**البئر** : أي بئر أو ثقب يتم احداثه سواء بآلة حفر او بغيرها لغرض استخراج المياه واستعمالها لأي غرض.

**الاستخراج** : رفع المياه الجوفية او السطحية او التسبب في رفعها الى سطح الأرض بأي وسيلة.

**مصادر المياه** : هي المياه السطحة والجوفية ومياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة ومياه البحر المحلاة، أو أي مصدر آخر.

**المياه الجوفية** : جميع المياه الموجودة تحت سطح الأرض ويمكن استخراجها بواسطة الآبار، ولا تشمل مياه البرك والخزانات او الصهاريج التي تنشأ بفعل فاعل.

**المياه السطحية** : المياه الجارية فوق سطح الأرض من الينابيع او السيول بسبب الأمطار.

**مقاول الحفر :** كل شخص يزاول او يقوم بحفر الآبار بقصد استخراج المياه الجوفية سواء بنفسه أو بمعاونة أشخاص آخرين يستخدمهم لهذا الغرض.

**جهاز الحفر :** الآلة المستخدمة في حفر بئر أو ثقب أو توسيع جزء منه بقصد الوصول الى المياه الجوفية مهما كان الهدف الذي تستعمل من أجله أو العمق الذي تصل اليه أو القطر الذي تعمل به.

**رخصة مزاولة الحفر :** هي الرخصة الصادرة من الجهة المختصة لأي مقاول حفر لمزاولة مهنة الحفر بموجب الشروط الخاصة بذلك بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.

**رخصة الحفر :** الرخصة الصادرة من الجهة المختصة الى مالك الأرض، او من في حكمه بحفر بئر للمياه فيها أو تعميقه أو تنظيفه أو تغيير مواصفاته أو ردمه.

**الطبقة المنتجة :** (التكوين المنتج) هي الطبقة المصروح لحامل رخصة الحفر الوصول اليها لاستخراج المياه حسب العمق المنصوص عليه في الرخصة.

**الجيولوجي المشرف :** هو الشخص المكلف من قبل الجهة المختصة لتعيين موقع حفر البئر و/أو الاشراف على حفره واكماله.

**المواصفات :** هي مواصفات حفر أو تعميق أو تنظيف البئر التي تضعها الجهة المختصة.

**المنطقة المحظورة :** هي المنطقة التي لا تسمح الجهة المختصة بحفر آبار المياه في نطاقها.

**الآبار التالفة :** هي الآبار التي تؤدي الى اهدار سطحي أو تحت سطحي للمياه الجوفية او الى تلوث المياه أو تغيير نوعيتها نتيجة لاختلاط طبقتين مائيتين أو أكثر أو تداخل مياه البحر مع الطبقة المنتجة للمياه بحيث يتعذر الانتفاع بمياهها.

## الباب الثاني

### المادة (2)

دون اخلال بالحقوق المقررة شرعاً تعتبر مصادر المياه ملكاً عاماً يتم الانتفاع بها طبقاً لأحكام هذا النظام والأنظمة الأخرى.

### المادة (3)

تعتبر مصادر المياه والمحافظة عليها وتنظيم طرق الانتفاع بها من اختصاص الجهة المختصة وعليها في سبيل ذلك:

أ — وضع القواعد والاجراءات اللازمة للمحافظة على مصادر المياه وحمايتها من التلوث.

ب — تنظيم كيفية استغلال مصادر المياه بالشكل الذي يضمن توافرها ويحقق عدالة توزيعها.

ج — وضع التعليمات اللازمة لحفر الآبار واقامة السدود والانشاءات المائية الأخرى وتحديد المناطق التي يسمح فيها بحفر الآبار وتلك التي لا يسمح فيها بذلك، سواء كانت هذه الآبار لأغراض الزراعة أو الصناعة أو غيرها.

د — تحديد الإمكانيات والشروط الواجب توفرها لدى المقاولين الذين يرغبون في مزاوله حفر الآبار وتصنيفهم على فئات حسب امكاناتهم الفنية والادارية والمالية واصدار التراخيص لمزاوله مهنة الحفر بعد ان يتم تصنيفهم لذلك.

هـ — اصدار التراخيص اللازمة لحفر الآبار أو تعميقها أو تنظيفها أو ردمها أو اصلاحها على أن تشمل هذه التراخيص مواصفات محددة لعملية الحفر أو التعميق أو التنظيف، وعلى أن يتم ذلك باشراف احد الجيولوجيين التابعين للجهة المختصة أو من تخوله.

و — اتخاذ الاجراءات الكفيلة للحد من استنزاف أو تلوث المياه بالطرق التي تراها مناسبة.

ز — الاشراف والتفتيش للتأكد من الالتزام بتطبيق أحكام هذا النظام ولوائحه واصدار العقوبات اللازمة في حالة مخالفة هذا النظام أو لوائحه.

#### المادة (4)

تكون الأفضلية في الاستفادة من المياه كالتالي :

أ — الاحتياجات البشرية.

ب — الاحتياجات الحيوانية.

ج — متطلبات الزراعة.

د — متطلبات الصناعة والعمران وغيرها من الأغراض وتحدد الأولويات في هذه الحالة بقرار من رئيس الجهة المختصة أو من يخوله.

#### المادة (5)

على رئيس الجهة المختصة أو من يخوله في الحالات الطارئة أو عند شح المياه اتخاذ الاجراءات الفنية والادارية اللازمة لتحقيق عدالة التوزيع بين المنتفعين وفقاً للأفضليات المنصوص عليها في المادة (4) وللجهة المختصة حق تنظيم طرق وسائل الاستهلاك واستعمالها في مثل هذه الحالات وغيرها من الاجراءات الضرورية للمحافظة على المياه.

#### المادة (6)

ضماناً لحماية المصادر المائية من التلوث أو الاهدار أو من التسبب في الأضرار بالصحة العامة او بالتربة، تقوم الجهة المختصة بتحديد من يتحمل تكاليف اصلاح أو ردم الآبار أو حفر آبار بديلة أو التعويض بالنسبة للآبار التي ربما تؤدي الى ذلك سواء تم حفر هذه الآبار بتصريح أو قبل تطبيق نظام تصاريح حفر الآبار.

أما فيما يخص الآبار التي تم حفرها بدون ترخيص والتي ترى الجهة المختصة ضرورة ردمها أو اصلاحها فإن هذه الاعمال تتم بواسطة المالك وعلى حسابه خلال فترة محددة.

وفي حالة امتناع المالك عن تنفيذ أي من الحالات السابقة فيطبق عليه نظام العقوبات الواردة في المادة (10) من هذا النظام.

## المادة (7)

لا يجوز حفر بئر أو اقامة سد أو أية انشاءات مائية أو ممارسة أي نشاطات أخرى تؤثر على موارد المياه الا بعد الحصول على الترخيص اللازم.

## المادة (8)

على مقاولي حفر الآبار الامتناع عن حفر أي بئر لا يوجد لدى مالكيها الترخيص المنصوص عليه في المادة (7) وفي حالة وجود الترخيص على المقاول الالتزام بعدم مخالفة التعليمات والمواصفات المقترنة به.. ويكلف باصلاح أو ردم البئر التي يحفرها خلافاً لتلك التعليمات.

## المادة (9)

على جميع أصحاب الآبار القائمة أو الجاري انشاؤها الابلاغ عنها وفقاً للنموذج المبين باللائحة التنفيذية والذي يمكن الحصول عليه من الجهة المختصة وذلك خلال (شهر) من تاريخ العمل بهذا النظام.

## المادة (10)

كل من يخالف أحكام هذا النظام ولوائحه التنفيذية يعاقب بموجب الباب الرابع من اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

## المادة (11)

لرئيس الجهة المختصة أو من يخوله حق سحب الترخيص في حالة تكرار المخالفة ويجوز التظلم من هذه العقوبة أمام ( ) خلال شهر من صدور القرار.

## المادة (12)

يصدر بتوقيع العقوبات الواردة في هذا النظام قرار من رئيس الجهة المختصة أو من يخوله ويتم ضبط مخالفة هذا النظام ولوائحه والتحقيق فيها وتنفيذ عقوبتها وفقا للاجراءات والأنظمة المتبعة في الدولة.

## المادة (13)

يصدر الوزير المختص اللوائح التنفيذية لهذا النظام وتسري أحكامها من تاريخ نشرها.

## المادة (14)

يعتبر هذا النظام نظاما أساسيا للمحافظة على مصادر المياه بدول المجلس ويمكن للدول الأعضاء إعادة صياغة بعض مواده بما يتناسب وأوضاعها المحلية على ان تخطر الأمانة العامة بهذا التعديل.

# اللائحة التنفيذية لنظام المحافظة على مصادر المياه

## بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

### الباب الأول: التسجيل والترخيص

#### المادة (1)

على كل من يرغب مزاوله مهنة الحفر الحصول على الترخيص اللازم لذلك من الجهة المختصة وذلك بتقديم طلب مرفق به ما يثبت توفر العمال والفنيين اللازمين وأجهزة الحفر المطلوبة بموجب شهادات صادرة من فروع الجهة المختصة أو بطاقات العمل واتفاقيات مصدقة من الجهات المعنية أو أية شهادات ثبوتية تطلبها الجهة المختصة.

#### المادة (2)

يتم تسجيل مقاولي الحفر لدى الجهة المختصة بعد تقديم الشهادات واستكمال الاجراءات الوارد ذكرها في المادة الثانية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذه اللائحة.

#### المادة (3)

يتم تصنيف مقاولي الحفر وفقاً للاعتبارات الآتية :

أ — الكفاءات الفنية.

ب — الكفاءات الادارية.

ج — الكفاءات المالية.

#### المادة (4)

للووزير المختص أو أي شخص يفوضه من موظفي الجهة المختصة الحق في دخول أية أرض أو منشآت لاجراء الدراسات والمسوحات أو التحريات أو جمع المعلومات عن المياه أو القيام بأية اجراءات يتطلبها تنفيذ نظام المحافظة على مصادر المياه بعد احاطة المالك أو الساكن علماً بذلك قبل مدة مناسبة من اتخاذ الاجراء المطلوب.

#### المادة (5)

يجب على من حصل على الرخصة اللازمة لمزاولة الحفر الاحتفاظ بنسخة مصدقة منها لدى العاملين في مواقع الحفر، ولمندوب الجهة المختصة حق الاطلاع عليها في أي وقت والتأكد من نظاميتها، وعلى مقال الحفر وضع اسمه ورقم رخصته لمزاولة الحفر في مكان بارز من أجهزة الحفر التابعة له في مكان العمل.

#### المادة (6)

يجب على كل من حصل على رخصة حفر بئر الاحتفاظ بنسخة مصدقة منها في موقع العمل وتسليم نسخة أخرى لمقاول الحفر، ولمندوب الجهة المختصة الحق في الاطلاع عليها للتأكد من نظاميتها سواء خلال مدة الحفر أو بعده.

#### المادة (7)

لا يجوز منح ترخيص للآبار المخصصة لأغراض الزراعة الا اذا كانت المساحة التي سوف تستفيد من مياهها لا تقل عن الحد الأدنى المسموح به وكذلك بالنسبة للمسافات بين تلك البئر المراد حفرها والآبار الأخرى الموجودة بالمنطقة أو المزارع المجاورة.



## المادة (8)

إذا لم تتوفر المساحة اللازمة والمسافة المطلوبة بين بئرين متجاورين جاز للوزير المختص اشراك أكثر من مزارع في بئر واحدة وبترخيص واحد باسم المشاركين معه في هذه البئر على أن يتقاسموا نفقات البئر فيما بينهم حسب المساحة الخاصة بكل منهم مع وجوب تسجيل ذلك في السجل العقاري.

## المادة (9)

يحق للجيولوجي المشرف ايقاف المفاوض عن الحفر متى ما وجد ان اجراءات الحفر تتعارض مع الرخصة الممنوحة للمالك أو المنتفع بالأرض أو مخالفة لمواصفات الحفر المتبعة عادة في مثل تلك الحالات وعلى مفاوض الحفر تحمل نتيجة تهاونه ومخالفته.

## المادة (10)

على مفاوض الحفر أخذ عينات للحفر كل ثلاثة أمتار اثناء الحفر أو كلما تغيرت نوعية أو لون تربة الحفر وحفظ العينات في أكياس من البلاستيك أو صناديق العينات موضحاً عليها عمق الحفر وإسم البئر أو رقمها. وحفظها حتى يطلبها الجيولوجي المشرف.

## المادة (11)

على مفاوض الحفر تزويد الجهة المختصة (أو أحد فروعها) في المنطقة التي يعمل بها بتقرير اكمال حفر البئر حسب النموذج المعد لذلك من قبل الجهة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من اكمال حفرها. كما أن عليه تبليغ الجهة المختصة بمواقع تحركات حفارته.

## الباب الثالث

### عقود الحفر

#### المادة (12)

على مقاول الحفر أن يبرم عقداً مكتوباً مع صاحب البئر أو من ينوب عنه بتوقيع الطرفين المتعاقدين أو من ينوب عنهما قبل البدء في العمل ويجب أن يكون العقد مشتملاً على شروط فنية حسب النموذج المعد من قبل الجهة المختصة.

#### المادة (13)

تعتبر الشروط الفنية الواردة في رخصة الحفر الصادرة من الجهة المختصة جزءاً لا يتجزأ من أي اتفاق يتم بين صاحب الملك أو المنتفع بها ومقاول الحفر حتى وان لم يرد لها ذكر فيه.

## الباب الرابع

### استعمالات المياه

#### المادة (14)

يكون الترخيص لحفر الآبار واستعمالات المياه وفقاً للأولويات التالية :

أ - مياه الشرب.

ب - الزراعة.

ج - الصناعة.

#### المادة (15)

على كل مزارع العمل على تركيب أجهزة قياس تصريف المياه (عدادات) على جميع الآبار المستخدمة في مزرعته، وستقوم الجهة المختصة بإرشاد المزارعين لتقدير كميات المياه اللازمة لمزارعهم والتي على ضوءها سيتم تحديد عدد الآبار اللازمة لهم مستقبلاً ومواصفات حفرها وتحديد موقعها. كما أن على المزارعين التقيد بتركيب عدادات على جميع الآبار الحديثة والمحافظة على هذه العدادات وصيانتها.

#### المادة (16)

على صاحب المزرعة القيام بالآتي:

أ - إبلاغ الجهة المختصة بأنواع المحاصيل والمساحات المخصصة لها والتي يرغب في زراعتها ومدة ساعات العمل التي سيتبعها في إدارة مزرعته.

ب - إقامة قنوات للري ذات كفاءة عالية، في حالة استخدام طرق الري التقليدية.

ج - الحرص على استعمال أجهزة الري الحديثة ذات الكفاءة العالية.

## المادة (17)

يحق للجهة المختصة اقبال البئر/ الآبار أو ردمها عندما يتبين أن هذه البئر/ الآبار غير منفذة حسب المواصفات الفنية، أو أن وجودها يسبب ضرراً على المصلحة العامة، وعلى حساب من تحدده الجهة المختصة.

## المادة (18)

أي بئر أو منشأة مائية تقام على أراضي الدولة بدون تصريح من الجهة المختصة فتعتبر هذه البئر أو المنشأة ملكاً عاماً يتم الانتفاع بها من قبل الجهة المختصة وفقاً للمصلحة العامة بدون تعويض.

## الباب الرابع

### المخالفات والعقوبات

## المادة (19)

يعاقب مقاول الحفر الذي لا يملك رخصة بمزاولة الحفر بغرامة لا تتجاوز ( ) وتوقف أعمال الحفر حتى يتم الحصول على الترخيص اللازم وتزداد الغرامة الى ما لا يزيد عن ( ) في حالة تكرار المخالفة.

## المادة (20)

يعاقب مقاول الحفر الذي يحمل رخصة مزاولة الحفر غير سارية المفعول بسبب انتهاء مدتها بغرامة ( ) ويوقف عن العمل حتى تسديد الغرامة وتجديد الرخصة. وتضاعف الغرامة اذا تكررت المخالفة. كما يعاقب المقاول بغرامة ( ) في حالة عدم تزويده الجهة المختصة أو أحد فروعها بالمنطقة التي يعمل بها بتقرير إكمال الحفر خلال المدة المنصوص عليها في هذا النظام أو في حالة اعطاء معلومات خاطئة أو عدم ابلاغ الجهة المختصة بتحركات حفاراته.

## المادة (21)

يعاقب كل من مقاول الحفر وصاحب البئر بمبلغ ( ) لكل منهما في حالة حفر بئر بدون رخصة أو برخصة حفر سبق استعمالها ويوقف حفر البئر حتى دفع الغرامة والحصول على الرخصة المطلوبة او ردم البئر على نفقتهما.

## المادة (22)

يعاقب كل من مقاول الحفر وصاحب البئر بمبلغ ( ) لكل منهما في حالة حفر بئر برخصة غير نافذة المفعول ويوقف حفر البئر حتى تسديد الغرامة وتجديد الرخصة او ردم البئر على نفقتهما.

## المادة (23)

يعاقب صاحب المزرعة بغرامة لا تزيد عن ( ) في حالة قيامه بالحفر بدون رخصة حفر في الارض التابعة له أو قام بالحفر في موقع مخالف للموقع المحدد له في رخصة الحفر.

## المادة (24)

في حالة تكرار المخالفة الخاصة بالمادة الثانية والعشرين بسحب الترخيص من المقاول لمدة لا تزيد عن سنة.

## الباب الخامس

## الاجراءات

## المادة (25)

في حالة اكتشاف احدى المخالفات الوارد ذكرها في هذه اللائحة يعد محضر بذلك من قبل مندوب من الجهة المختصة بالاشتراك مع مندوب من وزارة الداخلية بالمنطقة نفسها أو قريباً منها ويرفع هذا المحضر الى جهة الاختصاص لاصدار العقوبة النظامية، وفي حالة عدم تواجد المندوبين فيمكن اعداد المحضر من أحد المندوبين.

## المادة (26)

يتولى الوزير المختص أو من يفوضه بذلك اصدار العقوبات اللازمة على مرتكبي المخالفات بقرار ذي صيغة موحدة يتم اعداده من قبل الجهة المختصة يتضمن اسم المخالف ونوع المخالفة ومكان وقوعها واسم الشخص الذي حرر المخالفة وتاريخ المخالفة.

## المادة (27)

تستوفي الجهة المختصة الغرامات الواردة في هذه اللائحة من المخالفين طبقاً للأنظمة المرعية في البلد.